International Journal of Academic Management Science Research (IJAMSR)
ISSN: 2643-900X
Vol. 6 Issue 11, November - 2022, Pages: 122-133

The Policy of Economic Openness and Its Impact on Evaluating The Financial Assets of Foreign Investment Companies in Sudan (Case Study of Heglig Petroleum Services Company

Yassin Yousif Moloud Ismail

Abstract: The study dealt with the relationship between the application of the policy of economic openness and the evaluation of financial investment assets. It aimed to identify the impact of investment attraction laws on evaluating investment assets, and to address the study problem, the hypothesis was tested: There is a statistically significant relationship between investment attraction laws and investment asset evaluation. The study relied on the historical method, the deductive method, the inductive method, and the descriptive analytical method. The SPSS program was used for analysis and statistical treatments through the following tools: percentages, frequency distribution, arithmetic mean, standard deviation, regression coefficient, correlation coefficient, and square test. Chi-squared, and Cronbach's alpha test. The study reached a set of results, the most important of which are: that the laws of attracting investment affect the evaluation of investment assets. The study suggested a number of recommendations, the most important of which are: The necessity of enacting laws that help encourage the entry of foreign investments, as they provide for attracting investment assets.

سياسة الانفتاح الاقتصادي وأثرها على تقويم الأصول المالية بالشركات الاستثمارية الأجنبية في السودان
(دراسة حالة شركة هجليج لخدمات البترول)

يسن يوسف مولود إسماعيل

مستخلص

تناولت الدراسة العلاقة بين تطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادى وتقويم الأصول المالية الإستثمارية. وهدفت إلى التعرف علي أثر قوانين جذب الاستثمار في تقويم الاصول الإستثمارية، ولمعالجة مشكلة الدراسة تم اختبار الفرضية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قوانين جذب الاستثمار وتقويم الاصول الإستثمارية. واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، والمنهج الاستنباطي،والمنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام برنامج (SPSS) للتحليل والمعالجات الإحصائية من خلال الأدوات التالية: النسب المئوية، والتوزيع التكراري، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الانحدار، ومعامل الارتباط، واختبار مربع كاى تربيع، واختبار ألفا كرنباخ. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:أن قوانين جذب الاستثمار تؤثر في تقويم الاصول الاستثمارية. واقترحت الدراسة العديد من التوصيات أهمها: ضرورة سن قوانين تساعد في تشجع دخول الاستثمارات الاجنبية لما توفره من جذب الاصول الاستثمارية.

International Journal of Academic Management Science Research (IJAMSR)
ISSN: 2643-900X
Vol. 6 Issue 11, November - 2022, Pages: 122-133

أولاً/ الإطار المنهجى للدراسة

مقدمة

الطفرة النوعية والكمية في حركة إنتقال رؤوس الأموال وتخلصها من القيود السياسية والإدارية والمالية، كانت من أسباب تطور كثير من الدول المتخلفة والتي قامت بإستقطاب الإستثمارات والأصول الإستثمارية الأجنبية في تحريك الأنشطة الإقتصادية وتوطين هذه الأصول في كثير من الأنشطة الصناعية والإنتاجية والزراعية والخدمية والمالية. وقد لعبت سياسات الإنفتاح الإقتصادي المتمثلة في التحرير الإقتصادي والحرية الإقتصادية دوراً بارزاً في إستضافة تلك الأصول الإستثمارية وتوسيع وعاء أنشطتها وتعتبر تجربة النمور الآسيوية (كوريا – تايوان – فيتنام – ماليزيا – أندونيسيا) وغيرها نموذجاً حقيقياً في جذب الإستثمارات الأجنبية وتوطين الأصول المالية مفهوم الإنفتاح الإقتصادي يدخل في كثير من المفاهيم ذات العلاقة بالنشاط الإنساني الإقتصادي فهو يشير إلى إنفتاح الأسواق أمام سلع خدمات الوارد واتباع سياسة دعه يعمل دعه يمر، وما يهم هو ان نجاح سياسات الانفتاح ترتبط في المقام الاول بالسياسة المالية والنقدية للدولة والنشاط الاقتصادى بجانب سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية وبالتالى جذب الاستثمارات الاجنبية لها. بحيث يصبح الإقتصاد ممتصاً لكافة الأنشطة الإقتصادية من خلال تحريك جموده وإتساع وعاء الإستثمارات وإمتصاص القوة العاملة وخلق وفورات إقتصادية تسمح بممارسة العديد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية وتوسيع نطاق السوق الداخلي والخارجي. وامتصاصه للاصول الإستثمارية الاجنبية والتي تشير في وجودها الى وجود المناخ الإستثمارى المشجع والمحفز لها. والأصول الإستثمارية الأجنبية هي عبارة عن إستثمارات مباشرة تعمل في الدول المضيفة وفقاً لمناخ إستثماري تقل فيه درجة المخاطر وتتسع فيه دائرة المحفزات والمشجعات للتدفق الإستثمارى.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

هل هناك علاقة بين تطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادى وتقويم الأصول المالية الإستثمارية ؟ ويتفرع من السؤال الرئيسي التساؤلات التالية:

1. ما مدى مساهمت قوانين جذب الاستثمار في تقويم الاصول الإستثمارية؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الآتي:

- التعرف على تجربة اقتصادية في ظل ظروف عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

هدف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الهدف الآتي:

- التعرف علي أثر قوانين جذب الاستثمار في تقويم الاصول الإستثمارية؟

فرضات الدراسة

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضية الآتية

- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قوانين جذب الاستثمار وتقويم الاصول الإستثمارية

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الموضوعي الشامل لأنها في سياقها تغطي عدد من المناهج التحليلية كالمنهج المقارن والإستقرائي والإستنباطي كل على حده ومعا (التجريبي) فضلاً عن المنهج التأريخي التحليلي والمقارن، هذه المناهج يحتويها المنهج الموضوع الشامل.

مصادر وأدوات الدراسة:

تعتمد الدراسة في الحصول على معلومات من المصادر والأدوات الآتية:

1. أدوات الدراسة : (الاستبيان)

مصادر جمع المعلومات: (كتب - مراجع – مجلات)

حدود الدراسة:

تنحصر حدود هذه الدراسة في الآتي:

1. حدود مكانية : شركة هجليج للخدمات البترولية.
حدود زمانيه: دراسة ميدانية 2022م

ثانياً/ الدراسات السابقة

1- دراسة: عبد الخالق، (2011م):

تمثلت مشكلة الدراسة في ما مدى العلاقة بين تقييم اداء الاصول الانتاجية وزيادة الانتاج، **وهدفت** الى ضرورة الاهتمام بتقييم الاداء حتى تتمكن المنشأة الصناعية من التوسع الراسى والافقى لمنتجاتها باسلوب علمى وعملى يضمن استهلاك وتسويق تلك المنتجات وتحقيق الارباح المرجوة . **إفترضت** ان هناك علاقة بين تقييم الاداء وزيادة الانتاجية من خلال معرفة سير الاداء ومشاكله ووضع الحلول والمعالجات وعن معرفة الاحلال الذى يتم فى وقته وما تحتاجه من قوة عاملة مدربة وموارد مالية اضافية **وخرجت بنتائج** منها ان عمليات التقييم للاصول المالية الانتاجية يقى المنشآت ضرور التعثر والافلاس والتوقف الكامل او الجزئى عن الانتاج .

يرى الباحث ان الدراسة خاطبت احد الجوانب المهمة فى زيادة الانتاج كما انها اشارت فى حيثياتها الى العوامل الاخرى ، و تكاد ان تتشابه مع اطروحة الباحث فى عمليات التقييم وخاصة فى الناحية الاقتصادية الا انها اكثر ميلا الى الجانب المحاسبى .

2- دراسة: عطية، (2016م):

هي عبارة عن دراسة يشير **موضوعها**اثر سياسة التحرير الاقتصادى فى جذب المؤسسات المالية الأجنبية للاستثمار فى المجال الانتاجى (زراعة المحاصيل النقدية القمح والقطن دراسة حالة) **اهمية الدراسة**تسليط الضوء على اهمية المؤسسات المالية فى جذب الاستثمار الاجنبى . **ومشكلة الدراسة**انه برغم كثرة المؤسسات والبنوك الا انه يوجد أاقبال من الاستثمارات الاجنبية للاستثمار فى مجال الانتاجى **وهدفت الدراسة**تأكيد فشل سياسات الانفتاح برغم الحوفز الاستثمارية السخية و**افترضت الدراسة**ان سياسة التحرير منهج لا يتواءم مع الاقتصاد السودانى وان تطبيقه يتطلب مراحل مخططة اقلها خمس سنوات

يرى الباحث سياسات التحرير فسحت المجال لبعض الاستثمارات المحسوبة وان فى معظمها متمركز فى مجال الخدمات وان انتاج القطن والقمح لا يستخدم للاستهلاك المحلى بل يصدر الى دول المنشأة وبالنظر الى التجارة الخارجية يلاحظ ان صادرات القطن تذهب الى الصين ومصر والقمح يذهب الى السعودية وفى ذات الوقت يتم شراء القمح من دول اخرى وتستورد الملابس القطنية من الصين بحجم كبير يفوق اى دولة ، ان سياسة الانفتاح ساهمت فى زيادة رؤوس اموال القلة على حساب المشروعات القومية

4- دراسة: الكنزى، (2017م):

إستهلت الدراسة **موضوعها**دور الاصول الإستثمارية الأجنبية فى تنويع الإنتاج وإنعكاس ذلك على الميزان التجارى **وأهمية الدراسة** تظهر فى مناقشتها لضعف إنتاجية الاصول وتمركزها فى أنشطة سوق الأوراق المالية . **مشكلة الدراسة**تساءلت الدراسة عن ماهية الأصول الاستثمارية المالية العاملة في السودان ودورها فى عمليات الإنتاج ، وهل هى فعلا اصول إنتاجية برغم تصنيفها كذلك وما هى السياسات الرامية لتصحيح الأخطاء فى مجال الإستثمار**وإفترضت الدراسة** ان الاصول الراسمالية العاملة ليست قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتى وتصدير فائضها لا نها اصول تقوم على بنى تحتيه ضعيفة واوضاع اقتصادية مترهلة ونشاط اقتصادى يتسيده النشاط الخدمى . **ونتائج الدارسة**توصلت الدراسة الى ان النشاط الخدمى هو الاكثر مساهمة فى اجمالى الناتج المحلى وان نشاط انتاج السلع يتضاءل لتوقف عمل المصانع و وعدم انتظام الاخرى و ان كل الانتاج لا يغطى الطلب المحلى وهذا ادى الى ارتفاع معدلات الوارد وانخفاض معدلات الصادر من الصناعات.

يرى **الباحث** ان السودان فقير جدا من حيث وجود اصول استثمارية تعمل فى المجال الإنتاجى السلعى للصناعات الكبرى الذى يغطى الطلب المحلى ، او تمثل احدى مدخلات الإنتاج ، فالتركيز منصب على الأنشطة الخدمية وتجارة العملة والعقارات ، فالإقتصاد المحلى مصاب بسرطان اضعف كل أنشطته وادى الى عجز مزمن فى الميزان التجارى و ميزان المدفوعات والإعتماد على القروض والإستدانة من النظام المصرفى.

ثالثاً/ الإطار النظرى لسياسة الإنفتاح الإقتصادى

مفهوم الإنفتاح الإقتصادى:

الإنفتاح الإقتصادي يشير إلى إسلوب إقتصادي قد يكون مرتبط بكل الأنشطة الإقتصادية أو في جانب من جوانبها فهو نظام قد تكون الحرية فيه كمبدأ ممارسة شبه مطلقة أومحددة بنوعية ممارسة مقصودة. (الليثي، 1985م)، أيضاً عرف الإنفتاح الإقتصادي بأنه آلية تحريرية للإقتصاد. من الإطار الداخلي لنشاط الدولة ككل إلي إقتصاديات أخرى من خلال الإندماج فيها والتأثر منها والتأثير فيها بإعتماد سياسة التحرير الإقتصادي وأن تكون الدولة حارسة للنشاط والقطاع الخاص قائداً له، (خير، 2000م)، عرف أيضاً بأن سياسة الإنفتاح الإقتصادي عبارة عن ثقافة متجددة من أجل المشروعات الخاصة وإسلوب للحد من الإنفاق الحكومي من منهجية مبدأ الإدارة ومبدأ تنظيم الإنتاج والتوزيع والأسعار ومبدأ القرارات السياسية المعززة لسيطرة القطاع الخاص، (بيردزل، 1986م).

الأسس التي تقوم عليها سياسة الانفتاح:

يقصد بها تلك المقومات التي تستند عليها سياسات التحرير الإقتصادي والتي تشمل الحق في الملكية والخاصة وأن الحق في الملكية الخاصة يشمل حقوق أصحاب الممتلكات الخاصة في السيطرة على مؤسساتهم اوتفويضها نوعاً ما بالشكل الذي يرونه مناسباً وبالتالي وتشير الممارسة الإقتصادية أنه ليس للحرية الإقتصادية نظاماً إستثمارياً حراً فقط بل فالنظام السياسي يلعب أدوار مشروعة في الحياة الإقتصادية ابتداءاً من حماية سلامة النقد حتى تنظيم التجارة الدولية والمنافسة الدولية وكذلك نظامها الأخلاقي والثقافي ابتداء من تشجيع ضبط النفس والعمل الجاد والنظام والتضحية من اجل المستقبل حتى التمسك بالشهامة والرحمة والنزاهة والاهتمام بالصالح العام، (نوفال)، ويشيرذلك الي ضرورة أن تعمل المؤسسات لتحقيق الكفاءة حتى لا تدفع بالدولة من ضرورة التدخل بقصد حماية المستهلك وإرهاق المنتج. ومن ما ورد يمكن صياغة الأسس التي يقوم عليها الإنفتاح من خلال ثلاثة بيئات أساسية وهي:

1. بيئة المستثمر.
2. بيئة الدولة وسياساتها.
3. البيئة الإستثمارية.

أسباب فشل سياسة الإنتفاح الإقتصادي:

هناك الكثير من العوامل التي تكون سبباً مباشراً وغير مباشر في إخفاق الدول في تطبيق سياسات الإنفتاح والحرية الإقتصادية وهذه العوامل منها ما هو سياسي وآخر إقتصادي وثقافي وإجتماعي وفي هذا السياق يمكن تلخيص تلك العوامل وفقاً لمجموعاتها في الأتي:

1. **العوامل السياسية:**
2. **الأسباب الإقتصادية.**
3. **الأسباب الثقافية والإجتماعية:**

مفاهيم الإستثمار:

الإستثمار إصطلاحاً: الإستثمار هو توجيه المدخرات لبناء راس مال جديد أي تحويل المدخرات النقدية الى أصول راسمالية، (عبد المولى، 1977م)، ايضاً هو نوع من الإدخار يعني نوع من التضحية الحالية بقصد الوصول الى منافع وحقائق في المستقبل الذي يرتبط بزمن محدد في ظل ظروف وشروط ومعطيات محددة يجب توافرها من خلال تحويل النقود السائلة النقدية الى أصول منتجة.

الأنواع المختلفة للإستثمار:

يوجد عدة أنواع للاستثمار وهي

1/ الإستثمار في المخزون:

2/ الإستثمار في تشييد المساكن (العقاري):
3/ لإستثمار في المصانع (العدد والآلات) الإنتاج السلعي والخدمي:
محددات الإستثمار الاجنبي:

هي محددات في حالة توافرها يتدافع الاستثمار الأجنبي نحو البلد الذي يتمتع بتلك المحددات ويعمل على توفيرها وتتمثل في:

أ. خفض تكاليف العمالة والمادة الخام الأولية والإجور وتكلفة النقل.
ب. الاستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي.
ج. إتساع الأسواق المحلية وقربها من المواد الخام الأولية والأسواق الآخرى.
د. النظام الضريبي وحجم وشكل الإعفاءات الجمركية التي قد تمنح للمستثمر.
ه. مدى توفر الموارد البشرية وعناصر الإدارة ذات المهارة والكفاءة في الدول المضيفة للإستثمارات.

رابعاً/ تقويم الأصول الاستثمارية وتدفق الإستثمارات الأجنبية

الأصول الرأسمالية وتقييمها

تعريف الأصول:

تعرف الأصول بأنها عبارة عن موجودات مالية ثابتة وهي عينية وأخرى سائلة وهي عبارة عن سيولة نقدية تشكل أهم العناصر المرتبطة بالعملية الإنتاجية وجانب مهم في تكوين الثروة، (الجابري، 1985م)، كما تعرف الأصول بأنها مجموعة الموجودات التي تمتلكها المنشأة أو تدين بها للآخرين' (علي، 1977م)

تقييم الاصول:

هو أسلوب علمي وعملي يوضع لمعرفة القواعد التي تقيّم بها الأصول في ظل تحليل الأداء وتقييم نتائجه ومعرفة إلى أى مدى تحققت الأهداف، وما هى المعوقات وكيفية علاجها وتفاديها مستقبلاً، وذلك من خلال وضع مفاهيم أساسية للأصول والخضوم وأثر ذلك على توسيع الوعاء الإنتاجي، (علي، 1985م)، بمعنى أنه يعني تقييم الأداء بقصد التأكد من كفاءة الإستخدام للموارد المتاحة والتحقق من حدوث الأهداف المخططة. ويتضمن قياس الأداء نتائج التخطيط الحقيقية، وذلك يستدعي فرض رقابة على أوجه النشاط المختلفة التي يباشرها المشروع، كما يلزم فرض رقابة على النتائج التي حققها المشروع ومقارنتها بالأنماط الموضوعة من قبل، وتبيان الإنحرافات وتحليل أسبابها والعمل على تلافيها مستقبلاً، كما يتناول تقييم الأداء مختلف أنواع النشاط في المشروع والتأكد من كفاءة إستخدام عناصر الإنتاج المتوفرة بجانب التأكد من كفاءة تحقيق النتائج المستهدفة في كل وجه من أوجه النشاط والتي تبدأ من تحديد الأهداف وإجراءات المتابعة، وماهية الجهات المتابعة وإختصاصاتها، ويعتمد التقييم في ذلك على:

أ/ الحكم على مدى تحقيق الوحدة الإنتاجية للمشروع إستناداً على البيانات والإحصاءات الخاصة بالأداء الفعلي.
ب/ تفسير وتعريف وتحديد إنحرافات النتائج.
ج/ تحديد المراكز الإدارية والمسؤول عن الإنحرافات.

أما عن الجهات التي تقوم بذلك فهي متعددة وتنوعة وفقاً لنوع النشاط وحجمه، وأن هذه الجهات ذات إرتباط وثيق بالوحدة أو بالمشروع وقد تم تكليفها من الوحدة أو المشروع أو جهة خارجية تخصصت في مجال التقييم وهذا التكليف رسمياً، والهدف من ذلك هو تحسين مستوى الأداء وإنجاز القرارات السليمة ورسم السياسات لتحقيق الأهداف، فمثلاً الوحدة الإنتاجية تراقب الكفاءة الإنتاجية للآلات والمواد الخام وجهود العمال ومقارنة كل ذلك بالتكلفة، كما يمكن للجهاز المركزي للحسابات أن يقوم بالرقابة الخارجية الشاملة في أداء الوحدات الإقتصادية بإستخدام أساليب التحليل المالي وإسلوب نقطة التعادل وأي مصادر آخرى تقيّم وتحلل طبيعة النشاط ونتائجه ومعرفة تلك الإنحرافات والإختلالات ودواعيها وكيفية معالجتها، (عبد العزيز، 1994م).

خامساً/ إجراءات الدراسة الميدانية

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من ،تمَّ اختيار مفردات البحث من مجتمع الدراسة الموضح في الفقرة السابقة عن طريق أسلوب العينة القصديَّة أو الهادفة أو العمدية " والتي تعني اختيار عدد من الحالات أو الأفراد على أساس أنهم يحققون غرضا

أو بعض أغراض الدراسة التي ستنفذ. وبطبيعة الحال يجب أن يتمتع هؤلاء الأفراد بدرجة مقبولة من الموضوعية في أقوالهم وآرائهم والثقة فيهم، (عطوي، 1998م)، ويتم الاختيار القصدي أو ألعمدي أو ألتحكمي كما يطلق عليه البعض عن طريق الاختيار المقصود من جانب الباحث لعدد من وحدات المعاينة، حيث يرى الباحث طبقا لمعرفته التامة بمجتمع الدراسة أنها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلًا صحيحا؛ وذلك في حال الاقتصار على هذه العينة) حيث تم توزيع عدد (160) إستبانة على مجتمع الدراسة وتم استرجاع (156) إستبانة سليمة تم استخدامها في التحليل بنسبة استرجاع بلغت (97.5)%. بيانها كالآتي:

جدول رقم (1) الاستبيانات الموزعة والمعادة

البيانات	العدد	النسبة
الاستبيانات الموزعة	160	%100
الاستبيانات التي تم ارجاعها	154	%96.3
الاستبيانات التي لم يتم ارجاعها	6	%3.7
الاستبيانات غير صالحة	0	%0

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2022.

سادساً: إختبار الفرضيات

الفرضية الاولى هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قوانين جذب الاستثمار وتقويم الاصول الإستثمارية.

جدول رقم (2) يوضح التوزيع التكراري لعبارات المحور الأول

العبارات		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
سن الدولة لقوانين تخص الاستثمار يؤدي إلى زيادة الأصول الاستثمارية الاجنبية.	ك	58	37	22	17	22
	%	37.2%	23.7%	14.1%	10.9%	14.1%
تسهيل الاجراءات المستثمرين يؤدي إلى تشجيع تدفق الاصول الاستثمارية.	ك	60	29	25	18	24
	%	38.5%	18.6%	16%	11.5%	15.4%
تحفيز الدولة للمستثمرين يؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية.	ك	46	35	26	24	25
	%	29.5%	22.4%	16.7%	15.4%	16%
قانون الإعفاء الضريبي أدى إلى زيادة الاصول المستثمرة بالبلاد.	ك	68	47	29	5	7
	%	43.6%	30.1%	18.6%	3.2%	5.4%
استقرار ومرونة التشريعات الاستثمارية التي تخلق المناخ الاستثمارى من اهم العوامل الجاذبة لتدفق الاصول الاستثمارية الاجنبية في الانشطة الاقتصادية	ك	67	32	28	23	6
	%	42.9%	20.5%	17.9%	14.7%	3.8%
تعدد جهات تحصيل الضرائب أدى الى خروج او توقف الكثير أنشطة الأصول المالية العاملة فى شتى المجالات الإقتصادية.	ك	81	26	26	10	13
	%	51.9%	16.7%	16.7%	4.6%	3.8%
	ك	78	37	29	9	3

كلما سهلت الدولة قوانين الاستثمار كلما اصبح المناخ الاستثمارى جاذبا لتدفق الاصول الاستثمارية المحلية والاجنبية.	%	50.0%	23.7%	18.6%	5.8%	1.9%
قوانين الجمارك زادت من تكدس الاصول المستثمرة.	ك	58	20	34	20	24
	%	37.2%	12.8%	21.8%	12.8%	15.4%
منح الدولة إمتيازات للمغتربين ساعد في تدفق الاصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادى .	ك	90	26	26	9	5
	%	57.7%	16.7%	16.7%	5.8%	3.2%
توحيد الاجراءات الادارية والقانونية في دائرة واحدة يؤدي إلى تدفق الاصول الاستثمارية.	ك	90	28	23	7	8
	%	57.7%	17.9%	14.7%	5.4%	5.1%

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2022.

يتضح من الجدول رقم (2) أن نسبة (64.9) % من أفراد العينة يوافقون على اجمالى العبارات التي تقيس (بين **قوانين جذب الاستثمار وتقويم الاصول الإستثمارية.**) بينما بلغت نسبة غير الموافقين على ذلك (17.9) %، أما أفراد العينة الذين لم يبدو إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.2) %.وفيما يلي التوزيع التكراري على مستوى الفقرات:

1. يتبين من الفقرة رقم (1) نسبة (60.9)% من أفراد العينة يوافقون على **أن** سن الدولة لقوانين تخص الاستثمار يؤدي إلى زيادة الأصول الاستثمارية الاجنبية، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (25%) إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.1) %.

2. يتبين من الفقرة رقم (2) نسبة (57.1)% من أفراد العينة يوافقون على **أن** تسهيل الاجراءات المستثمرين يؤدي إلى تشجيع تدفق الاصول الاستثمارية، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (26.9)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16) %.

3. يتبين من الفقرة رقم (3) نسبة (51.9)% من أفراد العينة يوافقون على **أن** تحفيز الدولة للمستثمرين يؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (31.4)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.7)%.

4. يتبين من الفقرة رقم (4) نسبة (73.7)% من أفراد العينة يوافقون على **أن** قانون الإعفاء الضريبي أدى إلى زيادة الاصول المستثمرة بالبلاد، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (7.7)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.6) %.

5. يتبين من الفقرة رقم (5) نسبة (63.5)% من أفراد العينة يوافقون على **أن** استقرار ومرونة التشريعات الاستثمارية التي تخلق المناخ الاستثماري من اهم العوامل الجاذبة لتدفق الاصول الاستثمارية الاجنبية في الانشطة الاقتصادية، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (18.6)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (17.9) %.

6. يتبين من الفقرة رقم (6) نسبة (68.6)% من أفراد العينة يوافقون على **أن** تعدد جهات تحصيل الضرائب أدى الى خروج او توقف الكثير أنشطة الأصول المالية العاملة فى شتى المجالات الإقتصادية، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (14.6)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.7) %.

7. يتبين من الفقرة رقم (7) نسبة (73.7)% من أفراد العينة يوافقون على **أن** كلما سهلت الدولة قوانين الاستثمار كلما اصبح المناخ الاستثمارى جاذبا لتدفق الاصول الاستثمارية المحلية والاجنبية، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (7.7)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18.6) %.

8. يتبين من الفقرة رقم (8) نسبة (50%) من أفراد العينة يوافقون على **أن** قوانين الجمارك زادت من تكدس الاصول المستثمرة، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (28.2)%إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (21.8) %.

9. يتبين من الفقرة رقم (9) نسبة (74.4)% من أفراد العينة يوافقون على **أن** منح الدولة إمتيازات للمغتربين ساعد في تدفق الاصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادى، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (9%)، إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16.6)%.

10. يتبين من الفقرة رقم (10) نسبة (75.7)% من أفراد العينة يوافقون على **أن** توحيد الاجراءات الادراية والقانونية في دائرة واحدة يؤدي إلى تدفق الاصول الاستثمارية.، بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (9.6%)، إما إفراد العينة والذين لا يبدون إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (14.7) %.

جدول رقم (3): تحليل فقرات محور علاقة بين قوانين جذب الاستثمار وتقويم الاصول الإستثمارية

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	متوسط الاستجابة	الترتيب
سن الدولة لقوانين تخص الاستثمار يؤدي إلى زيادة الأصول الاستثمارية الاجنبية.	3.59	1.43	71.8%	مرتفعة	7
تسهيل الاجراءات المستثمرين يؤدي إلى تشجيع تدفق الاصول الاستثمارية	3.53	1.47	70.6%	مرتفعة	8
تحفيز الدولة للمستثمرين يؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية	3.43	1.44	66.8	متوسطة	10
قانون الإعفاء الضريبي أدى إلى زيادة الاصول المستثمرة بالبلاد.	4.05	1.07	81%	مرتفعة جداً	5
استقرار ومرونة التشريعات الاستثمارية التي تخلق المناخ الاستثمارى من اهم العوامل الجاذبة لتدفق الاصول الاستثمارية الاجنبية في الانشطة الاقتصادية	1.19	1.27	83.8	مرتفعة جداً	2
تعدد جهات تحصيل الضرائب أدى الى خروج او توقف الكثير أنشطة الأصول المالية العاملة فى شتى المجالات الإقتصادية.	3.79	1.3	79.4	مرتفعة	6
كلما سهلت الدولة قوانين الاستثمار كلما اصبح المناخ الاستثمارى جاذبا لتدفق الاصول الاستثمارية المحلية والاجنبية.	4.14	1.03	82.2%	مرتفعة جداً	4
قوانين الجمارك زادت من تكدس الاصول المستثمرة.	3.44	1.47	68.8	متوسطة	9
منح الدولة إمتيازات للمغتربين ساعد في تدفق الاصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادى .	4.20	1.10	84%	مرتفعة جداً	1
توحيد الاجراءات الادراية والقانونية في دائرة واحدة يؤدي إلى تدفق الاصول الاستثمارية.	4.19	1.15	83.3%	مرتفعة جداً	3
جميع الفقرات	3.86	1.27	77.2%	مرتفعة	

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2022.

يتضح من الجدول رقم (3) ما يلي:

1/ المتوسط الحسابي لجميع الفقرات اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) وأكبر من الوزن النسبي (60%) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على**علاقة ذات دلالة إحصائية بين قوانين جذب الاستثمار وتقويم الاصول الإستثمارية** بالمجتمع

موضع الدراسة بمستوى استجابة مرتفعة حيث حققت جميع العبارات متوسطا" عام مقداره (3.86) وبانحراف معياري (1.27) وأهمية نسبية (77.2)% .

2/ ويلاحظ من الجدول أن الفقرة (**منح الدولة إمتيازات للمغتربين ساعد في تدفق الاصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادى**) جاءات في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على العبارة (4.20) بانحراف معياري (1.10) وبأهمية نسبية مرتفعة بلغت (84)%.

تليها في المرتبة الثانية العبارة (**استقرار ومرونة التشريعات الاستثمارية التي تخلق المناخ الاستثمارى من اهم العوامل الجاذبة لتدفق الاصول الاستثمارية الاجنبية في الانشطة الاقتصادية**) بمتوسط حسابي (4.19) وانحراف معياري (1.27) وبأهمية نسبية (83.8)% .

3/ أما المرتبة الأخيرة فقد جاءات العبارة (**تحفيز الدولة للمستثمرين يؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية**) حيث بلغ متوسطها (3.34) وبانحراف معياري (1.44) وأهمية نسبية بلغت (66.8)%.

ثالثا" اختبار (كاى تربيع): لعبارات محورعلاقة بين قوانين جذب الاستثمار وتقويم الاصول الإستثمارية

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (كاى تربيع) لدلالة الفروق. وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار كاى تربيع لدلالة الفروق للعبارات التي تقيس محور **علاقة بين قوانين جذب الاستثمار وتقويم الاصول الإستثمارية.**

جدول رقم (4) اختباركاى تربيع لدلالة الفروق لعبارات محور علاقة بين قوانين جذب الاستثمار وتقويم الاصول الإستثمارية.

العبارات	قيمة كاي تربيع	درجات الحرية	القيمة الجدوليه	مستوى المعنوية	الدلالة
سن الدولة لقوانين تخص الاستثمار يؤدي إلى زيادة الأصول الاستثمارية الاجنبية.	35.9	4	9.48	00.00	وجود فروق
تسهيل الاجراءات المستثمرين يؤدي إلى تشجيع تدفق الاصول الاستثمارية	35.2	4	9.48	00.00	وجود فروق
تحفيز الدولة للمستثمرين يؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية	11.24	4	9.48	00.00	وجود فروق
قانون الإعفاء الضريبي أدى إلى زيادة الاصول المستثمرة بالبلاد.	92.3	4	9.48	00.00	وجود فروق
استقرار ومرونة التشريعات الاستثمارية التي تخلق المناخ الاستثمارى من اهم العوامل الجاذبة لتدفق الاصول الاستثمارية الاجنبية في الانشطة الاقتصادية	107.5	4	9.48	00.00	وجود فروق
تعدد جهات تحصيل الضرائب أدى الى خروج او توقف الكثير أنشطة الأصول المالية العاملة فى شتى المجالات الإقتصادية.	106.2	4	9.48	00.00	وجود فروق
كلما سهلت الدولة قوانين الاستثمار كلما اصبح المناخ الاستثمارى جاذبا لتدفق الاصول الاستثمارية المحلية والاجنبية.	112.7	4	9.48	00.00	وجود فروق
قوانين الجمارك زادت من تكدس الاصول المستثمرة.	32.9	4	9.48	00.00	وجود فروق

منح الدولة إمتيازات للمغتربين ساعد في تدفق الاصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادى .	150.3	4	9.48	00.00	وجود فروق
توحيد الاجراءات الادارية والقانونية في دائرة واحدة يؤدي إلى تدفق الاصول الاستثمارية.	149.3	4	9.48	00.00	وجود فروق
جميع الفقرات	83.4	4	9.48	00.00	وجود فروق

المصدر : إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2022.

يتضح من الجدول رقم (4) ما يلي:

1. بلغت قيمة (كاى تربيع) للعبارة الأولى (35.9) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.59) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة على العبارة(سن الدولة لقوانين تخص الاستثمار يؤدي إلى زيادة الأصول الاستثمارية الاجنبية)
2. بلغت قيمة (كاى تربيع)للعبارة الثانية (35.2) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.53) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة على العبارة(تسهيل الاجراءات المستثمرين يؤدي إلى تشجيع تدفق الاصول الاستثمارية.).
3. بلغت قيمة (كاى تربيع)للعبارة الثالثة (11.24) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.34) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة(**تحفيز الدولة للمستثمرين يؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية**).
4. بلغت قيمة (كاى تربيع)للعبارة الرابعة (92.3) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5% وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.05) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة(**قانون الإعفاء الضريبي أدى إلى زيادة الاصول المستثمرة بالبلاد**).
5. بلغت قيمة (كاى تربيع)للعبارة الخامسة (107.5) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.19) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة(**استقرار ومرونة التشريعات الاستثمارية التي تخلق المناخ الاستثماري من اهم العوامل الجاذبة لتدفق الاصول الاستثمارية الاجنبية في الانشطة الاقتصادية**).
6. بلغت قيمة (كاى تربيع)للعبارة السادسة (106.2) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.97) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة على العبارة(تعدد جهات تحصيل الضرائب أدى الى خروج او توقف الكثير أنشطة الأصول المالية العاملة فى شتى المجالات الإقتصادية).
7. بلغت قيمة (كاى تربيع)للعبارة السابعة (112.7) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.14) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة(كلما سهلت الدولة قوانين الاستثمار كلما اصبح المناخ الاستثمارى جاذبا لتدفق الاصول الاستثمارية المحلية والاجنبية).
8. بلغت قيمة (كاى تربيع)للعبارة الثامنة (32.9) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (3.44) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة متوسطة على العبارة(**قوانين الجمارك زادت من تكدس الاصول المستثمرة**).
9. بلغت قيمة (كاى تربيع)للعبارة التاسعة (150.3) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.20) والوسط الفرضي للدراسة (3)

ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة(**منح الدولة إمتيازات للمغتربين ساعد في تدفق الاصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادى**).

10. بلغت قيمة (كاى تربيع)للعبارة العاشرة (49.3) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.49) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العبارة (4.19) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة جدا على العبارة(**توحيد الاجراءات الادراية والقانونية في دائرة واحدة يؤدي إلى تدفق الاصول الاستثمارية**).

11. بلغت قيمة (كاى تربيع لجميع العبارات (83.4) وهى أكبر من القيمة الجدولية (9.48) عند مستوى دلالة معنوية 5%وعليه فأن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط اجمالى العبارات (3.86) والوسط الفرضي للدراسة (3) ولصالح الموافقين بمستوى موافقة مرتفعة على اجمالى العبارات التي تقيس (بين قوانين جذب الاستثمار وتقويم الاصول الإستثمارية).

بناء على نتائج التحليل الاحصائى الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الأولى والتي نصت (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين قوانين جذب الاستثمار وتقويم الاصول الإستثمارية) في جميع العبارات بمستوى استجابة مرتفعة. ماعدا العبارات التالية حيث تم قبولهما بمستوى استجابة متوسطة:

1/تحفيز الدولة للمستثمرين يؤدي إلى جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية.

2/قوانين الجمارك زادت من تكدس الاصول المستثمرة.

سابعاً/ النتائج

بناءاً على نتائج الدراسة الميدانية توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. قوانين جذب الاستثمار تؤثر في تقويم الاصول الاستثمارية
2. منح الدولة إمتيازات للمغتربين ساعد في تدفق الاصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادى.
3. استقرار ومرونة التشريعات الاستثمارية التي تخلق المناخ الاستثمارى من اهم العوامل الجاذبة لتدفق الاصول الاستثمارية الاجنبية في الانشطة الاقتصادية.
4. توحيد الاجراءات الادراية والقانونية في دائرة واحدة يؤدي إلى تدفق الاصول الاستثمارية.
5. رفع الدعم الحكومي عن السلع والخدمات من يساعد في تدفق الأصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادي.

ثامناً/ التوصيات

من خلال ما تم التوصل إلية من نتائج يوصي الباحث بالآتي:

1. ضرورة سن قوانين تساعد في تشجع دخول الاستثمارات الاجنبية لما توفره من جذب الاصول الاستثمارية
2. يجب منح الدولة إمتيازات للمغتربين لإنعاش تدفق الاصول الاستثمارية في النشاط الاقتصادى.
3. ضرورة توحيد الاجراءات الادراية والقانونية لتسهيل تدفق الاصول الاستثمارية.
4. السعي الجاد من الدولة لرفع الحصار والعقوبات الامريكية على السودان مما يساهم في تدفق الأصول المالية الإستثمارات الأجنبية.
5. ضرورة إتاحة الفرصة للقطاع الخاص لقيادة لدفة الاقتصاد مما يؤدي إلى تنمية الاصول الإنتاجية.

اهم المراجع

1. عبد الخالق، عبد العزيز احمد الحاج عبد الخالق ، أثر تقييم أداء الاصول المالية الانتاجية فى التوسع الراسى للانتاج ، الصناعات الغذائية بولاية الخرطوم دراسة حالة ،(كلية الدراسات العليا ، جامعة الخرطوم ، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الخرطوم ، 2011م).
2. عطية، عبد المجيد حسان محمد عطية، أثر سياسة التحرير الاقتصادي فى جذب المؤسسات المالية الاجنبية فى المجال الانتاجى (زراعة المحاصيل النقدية القمح و القطن دراسة حالة)، (الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم ، دكتوراه غير منشورة ، 2016م.
3. الكندي، حسون محمد صالح الكنزى، دور الاصول الإستثمارية الأجنبية فى تنويع الإنتاج وإنعكاس ذلك على الميزان التجارى، (الخرطوم: معهد الدراسات والبحوث الانمائية جامعة الخركوم، ورقة بحثية مقدمة للسمنار الدورى، مارس/2017م).

4. الليثي، ممدوح يوسف الليثي، سياسة الانفتاح الاقتصادي في الاقتصاد المصري بين النجاح والفشل، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1985م.
5. محمد خير، محمد عبد القادر محمد خير، سياسة التخصيص في السودان، الخرطوم: كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2000م.
6. بيردزل، ناثان روزنبرج بيردزل، ترجمة صليب بطرس، الغرب واسباب ثرائه، التحول الاقتصادي في العالم الصناعي، القاهرة: دار الفكر العربي، 1986م.
7. نوفال، ميخائيل نوفال، الراسمالية الديمقراطية، ترجمة غالي فودة،دار البشير، عمان،1989 م
8. 9. السيد عبدالمولى، أصول الاقتصاد، القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة للكتاب، 1977م.
9. الجابري، أحمد عمارة الجابري، الإنتاج ومدخلاته بين النظرية والتطبيق، بيروت: دار النهضة العربية، 1985م.
10. علي، ثروت محمد علي، أساليب وطرق إعادة تقييم الأصول المالية حول الإصلاحات الإقتصادية والسياسات المخصصة في البلدان العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م.
11. علي، ثروت محمد علي، المفاهيم المحاسبية والإقتصادية في تحليل وتقييم المشروعات مهمة التخطيط القومي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1985م.
14. عطوي، جودت عزت عطوي أساليب البحث العلمي, (القاهرة: دار النهضة العربية 1998م، ص 123-124).
15. سمير عبد العزيز، دراسات الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات ، إسس - إجراءات – حالات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1994م.